

اختتام دورة تدريبية للأجهزة الأمنية حول النزاهة والشفافية في إدارة المضبوطات

صحيفة القدس

الجمعة

٢٠٢١/١/١

ص ٥

الإجراءات الجزائية. أما للحامية نوار بدير، فتحدثت حول القواعد الاسترشادية التي يجب أن يلتزم بها الكلفون بإنفاذ القانون من أجل تطبيق احترام حقوق الإنسان ضمن عملهم، وضوابط التجمعات السلمية حسب القانون، وعمليات استخدام القوة "تدرجاتها وضوابطها"، والفرق بين التجمع السلمي والتجمهر غير المشروع، بالإضافة إلى الفرق بين التعذيب وإساءة المعاملة. وفي نهاية الدورة التدريبية، أوصى المشاركون بضرورة عقد المزيد من التدريبات فيما يخص إدارة المضبوطات من قبل الأجهزة الأمنية، وإشراك عدد أكبر من المستفيدين منها، وضرورة تعزيز الثقة بين الأجهزة الأمنية والواطنين فيما يخص كيفية التصرف بالمضبوطات وإتلافها وضرورة التزام الأجهزة الأمنية والكلفين بإنفاذ القانون بالقواعد الاسترشادية واحترام حقوق الإنسان دون استخدام وسائل التعذيب وسوء المعاملة، وزيادة توعية وتثقيف المواطنين بضمانات القبض والتوقيف.

ومفهومه والطبيعة القانونية له والشروط الواجب توافرها لصحته، بالإضافة إلى الأحكام العامة للضبط في الإجراءات الجزائية، ومفهوم الضبط خلال مرحلة البحث والتحري والاستقصاء عن الجرائم، والطبيعة القانونية للضبط في الإجراءات الجزائية، والشروط الواجب توافرها لصحة الضبط في هذه الإجراءات. من جهته، تحدث للحامي موسى أبو دهيم حول التحرز على المضبوطات، والإجراءات التي تسبق عملية الحجز على المضبوطات، وأثناء عملية الضبط، وكيفية التصرف بها، مبيناً لكل نوع من المضبوطات إجراءات تختلف عن الأخرى، فإما يتم مصادرة المضبوطات أو تعاد إلى أصحابها، أو تنتفع بها الدولة، أو يتم إتلافها، مبيناً ذلك من خلال الأمثلة الواقعية. بدوره، تحدث أشرف أبو حية حول ضمانات القبض والتوقيف والاحتجاز التعسفي، من حيث ماهية التوقيف ومذكرة التوقيف و ضمانات التهم أثناء عملية التوقيف، ضمن قانون

رام الله-مراسل الخاصة الخاص-اختتم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بالتعاون مع المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني، امس، دورة تدريبية على مدار يومين، حول النزاهة والشفافية في إدارة المضبوطات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وشارك في الدورة مجموعة من ممثلي الدائرة القانونية في كل من جهاز الضابطة الجمركية، والشرطة، والخابرات، والاستخبارات، والأمن الوطني، والأمن الوقائي، والدفاع المدني، وهيئة التدريب العسكري، وهيئة القضاء العسكري، والتوجيه السياسي، وحرس الرئيس. وتحدث المدرب الدكتور فادي ربابعة حول إجراءات التفتيش والضبط وفق أحكام قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني من حيث التعريف بالقانون وأهدافه ومحتواه، والصلاحيات الممنوحة للمأموري الضبط القضائي. كما تحدث حول الأحكام العامة للتفتيش القضائي،